http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد(1410) السنة السادسة - الاربعاء (14) كانون الثاني 2009

طالباني: اتفاقية سحب القوات الامريكية من العراق مدخلاً مهماً لتعزيز العلاقات بين البلدين

بغداد / المدى

اكد رئيس الجمهورية جلال طالباني ان اتفاقية سحب القوات الامريكية من العراق تعتبر مدخلاً مهماً لتعزيز العلاقات العراقية الامريكية، مشيراً الى ابرز معالم ومهام المرحلة الراهنة في العراق.

جاء ذلك لدى اجتماعه بنائب الرئيس الأمريكي المنتخب جو بايدن اضافة لعدد من القادة العراقيين في بغداد مؤكدا التزام بلاده بتعهداتها تجاه العراق والاستمرار في بناء مؤسساته الدستورية باحثا في الوقت نفسه اتفاقية انسحاب القوات الامريكية واتفاقية الاطار الاستراتيجي وخطوات تنفيذهما.

وقال مصدر رئاسي ان بايدن وصل عصر الاثنين الى العاصمة بغداد برفقة السفير الامريكي رايان كروكر وعدد من أعضاء مجلس الشيوخ في مقدمتهم السيناتور الجمهوري ليندسي غراهام ، والتقى حال وصوله برئيس الجمهورية جلال طالباني.

واوضح المصدر ان الرئيس طالباني التقى بايدن في قصر السلام ببغداد وانه جدد باسم العراق شكره للولايات المتحدة الامريكية على تحرير بلاده من الدكتاتورية. واكد طالباني في اللقاء الذي جرى بحضور هوشيار زيباري وزير الخارجية والدكتور عبد اللطيف رشيد وزير الموارد المائية وقوباد طالباني ممثل حكومة اقليم كردستان في الولايات المتحدة الامريكية ورايان كروكر السفير الامريكي لدى العراق والجنرال رايموند اوديرنو قائد القوات المتعددة الجنسيات في العراق ، اكد «ان اتفاقية سحب القوات الامريكية من العراق تعتبر مدخلاً مهماً لتعزيز العلاقات العراقية الامريكية، مشيراً الى ابرز معالم ومهام المرحلة الراهنة في العراق». وقال انها ستفتح آفاقاً جديدة للعلاقات بين أمريكا و العراق و هي عامل مهم لديمومة و تقوية هذه العلاقات في مجالات عدة.

وسلط طالباني الضوء على مستجدات و تطورات الأوضاع السياسية على الساحة العراقية والجهود المبذولة لتكريس الديمقراطية والتعددية والبرلمانية والنظام الاتحادي، مشددا على أن جميع المكونات العراقية تستطيع الآن أن تعيش بسلام في هذا البلد الذي سيلعب دوراً مهماً في السلام والديمقراطية في المنطقة، موضحاً إن العراقيين منهمكون الآن بإعمار وبناء وطنهم من جديد على أسس ديمقراطية توافقية ليصبح العراق نموذجاً يحتذى به للديمقراطية، و أكد إن العراق الآن يعيش مع جيرانه بسلام وأسّس علاقات ممتازة مع دول الجوار والعالم.

من جهته اوصل بايدن تحيات الرئيس الامريكي المنتخب باراك اوباما الى الرئيس طالباني، مؤكداً أن الادارة الامريكية الجديدة صديقة للعراق.

بايدن حرص على وصف طالباني في اللقاء الاول له بعد انتخابه نائبا للرئيس الامريكي المنتخب على انه «قائد تاريخي للعراق» تمكن من كسب شعبية واسعة وكبيرة داخل البلد على صعيد المهام الوطنية الداخلية وخارج العراق على صعيد تعزيز العلاقات الدبلوماسية والثنائية المشتركة بين العراق وبين كل من دول الجوار والمنطقة والعالم.

الى ذلك ذكر بيان رئاسي تلقت (المدى) نسخة منه ان نائب رئيس الجمهورية عادل عبد المهدي بحث مع السناتور جو بايدن رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ ونائب الرئيس الامريكي المنتخب والوفد المرافق له سبل تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين وآليات تفعيل الاتفاقية الامنية واتفاقية الاطار الاستراتيجي التي وقعها البلدان مؤخرا.

من جانبه اكد السناتور جوزيف بايدن لنظيره عبد المهدي، على التزام بلاده بتعهداتها تجاه العراق مشددا على اهمية الاستمرار في بناء المؤسسات الدستورية في العراق الذي يسير نحو الاستقرار.

وعلى الصعيد ذاته، استعرض رئيس الوزراء نوري كامل المالكي مع السيناتور بايدن نائب الرئيس التقدم في المسارين الأمني والسياسي.

وأكد المالكي خلال اللقاء أهمية تبادل وجهات النظر من اجل تطوير العلاقات وزيادة التعاون بين البلدين في جميع المجالات مع دخول العراق مرحلة جديدة من البناء والاعمار والاعتماد على قدراته الذاتية .

واضاف: لقد كان العراق مهدداً بالتقسيم والحرب الطائفية، ومؤسساته الامنية مخترقة من الارهابيين والخارجين عن القانون، لكننا اليوم مطمئنون الى استعادته لمكانته الحقيقية ووقوفه على السكة الصحيحة.

من جهته اشاد بايدن بالتطورات الامنية والسياسية والاقتصادية التي حققتها الحكومة العراقية والتشريعات والقوانين، مجددا دعم الولايات المتحدة للعملية السياسية ولخطوات استعادة السيادة الوطنية، مؤكدا اهمية استمرار التعاون والتنسيق لتنفيذ اتفاق سحب القوات الاجنبية الموقع بين البلدين.

الى ذلك قال بيان صادر عن مكتب نائب رئيس الوزراء برهم صالح تلقت (المدى) نسخة منه ان صالح وبايدن استعرضا خلال لقاء حضره النائب فؤاد معصوم رئيس كتلة التحالف الكردستاني في البرلمان وفوزي الحريري وزير الصناعة العلاقات الثنائية المشتركة بين العراق والولايات المتحدة الاميركية وسبل تعزيزها وتطويرها خدمة لمصلحة الشعبين الصديقين. واشار البيان الى انه تم التشاور والتباحث في اتفاقية انسحاب القوات الاجنبية من العراق واتفاقية الاطار الاستراتيجي وخطوات تنفيذهما. وتباحث المسؤولان ايضا في سبل التعاون الثقافي والتجاري في سياق اتفاقية الصداقة والتعاون بين البلدين. واكد بايدن دعم بلاده للتجربة الديمقراطية الاتحادية في العراق، فيما حرص صالح على التاكيد لضيفه بان العراق دخل مرحلة جديدة مع بداية العام الحالي وان الجهود منصبة في استكمال السيادة العراقية والاستحقاقات السياسية وحسم الملفات العالقة والتي تعزز الوحدة الوطنية في ظل نظام ديمقراطي اتحادي يكفل مشاركة العراقيين في حكم وادارة بلادهم وضمان التوزيع العادل للثروات على ابنائه دون تمييز.

وواصل بايدن لقاءاته في اليوم الثاني لزيارته بالساسة العراقيين حيث التقى بنائب رئيس الوزراء رافع العيساوي وبحث معه عدد من القضايا المهمة في مقدمتها تطور العلاقة بين بغداد وواشنطن في ظل الادارة الامريكية الجديدة .

كما بحث الجانبان سبل تعزيز التعاون الاقتصادي والخدمي اضافة الى مسائل اخرى تمحورت حول الوجود العسكري الامريكي في ضوء الاتفاقية الامنية المبرمة بين الحكومتين العراقية والامريكية.وتأتي زيارة نائب الرئيس المنتخب جو بايدن، الذي تولى لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ لمدة طويلة، في نهاية جولة له في بلدان جنوب غرب آسيا تضمنت فضلا عن العراق الكويت وباكستان وأفغانستان، حيث يريد اوباما ارسال المزيد من القوات اليها بعد سحبها من العراق.

(التوافق) تنتقد (العراقية) في خضم الصراع على رئاسة البرلمان

جـــدل وخلاف سـياسي يـترك البـرلمان بـــلا رئـــيس

بغـداد / احيـاء الموسـوي والوكالات

كشف النائب حسن ديكان عن التجمع التنسيقي اسم مرشحها الذي حظي بقبول الجبهة ومجلس الوزراء لشغل منصب رئاسة البرلمان وهو النائب د.خليل جدوع، مشيرا الى ان جلسة حسم اختيار رئيس البرلمان اجلت الى يوم السبت المقبل للبت في هذا الموضوع.

ياتي ذلك في وقت اكد فيه حسن الشمري رئيس كتلة الفضيلة ان مرشح التجمع التنسيقي مدعوم من قبل المكون السني وسوف يطرح اسمه خلال جلسة يوم السبت المقبل لاختيار مرشح لرئاسة البرلمان. نافيا في الوقت ذاته طرح اسم مرشح التجمع التنسيقي او الموافقة عليه.

وقال ديكان في تصريح خص به (المدى) ان الاجماع على هذه الشخصية حظي بقبول جميع الاطراف من بين مجموعة من الاسماء التي تم طرحها من قبل جبهة التوافق، مبينا ان اختيار مرشح لرئاسة البرلمان حصر بجبهة التوافق كون الاطراف الاخرى من الائتلاف والكردستاني حظيت برئاستي الجمهورية والوزراء وحددت المحاصصة السياسية التي بنيت عليها العملية السياسية على هذا الاساس منصب رئيس البرلمان بالمكون السني حصرا. مؤكدا ان الجبهة ستعمل على تجاوز هذه التقسيمات الطائفية في تشكيلات الحكومة المقبلة. مشيرا الى انه لاتوجد خطوط حمر على اية جهة سواء اكان الحزب الاسلامي او غيره.

واكد ديكان ان شخصية اياد السامرائي استبعدت بشكل نهائي من قائمة المرشحين لهذا المنصب من قبل جبهة التوافق، مشيرا الى ان طرح اسماء مرشحين من القائمة العراقية يعتبر خلطا في الاوراق ولايمكن قبوله انطلاقا من كون المنصب محصوراً بمرشحي الجبهة، لافتا الى ان شخصية المرشح يجب ان تحظى بقبول الائتلاف والكتل السياسية الاخرى.

من جهته، ذكر رئيس كتلة الفضيلة حسن الشمري في حديث لـ(المدى) ان موقفنا محايد وليس لدينا اعتراض على مرشحي الحزب الاسلامي او غيره، داعيا الى تجاوز التسميات الطائفية الجارحة في الاعلام كونها تصب في تفرقة العراقيين، مبيناً ان نؤسس ضمن المحاصصة التي بنيت عليها هيكلية الحكومة الحالية على اختيار الافضل من بين المرشحين للمناصب القيادية بعيدا عن المحاصصة الخاطئة والمرفوضة. نافيا وجود العنصر النسوي ضمن المرشحين لمنصب رئاسة البرلمان لخلو الساحة السياسية العراقية من شخصية نسوية قادرةعلى ادارة البرلمان.من جهته، قال فلاح حسن زيدان عضو مجلس النواب عن الجبهة العراقية للحوار الوطني ان جبهته رشحت، الثلاثاء، النائب محمد تميم لرئاسة مجلس النواب.وأضاف زيدان بحسب ما اوردته (اصوات العراق) ان جبهته "رشحت تميم لكفاءته وذلك بعد مشاورات استمرت نحو اسبوعين لاختيار الاكفأ لرئاسة المجلس مع التجمع التنسيقي في المجلس ليضاف الى عدد المرشحين الآخرين ليختار فيما بعد التجمع التنسيقي شخصا واحدا وتقديمه الى مجلس النواب للتصويت".وتواصل الكتل النيابية مناقشاتها لايجاد بديل عن محمود المشهداني الذي قبل البرلمان استقالته وطلبه الإحالة الى التقاعد في جلسة استثنائية عقدها في (١/٢٣) على خلفية المشادة التي حدثت بينه وأعضاء من لجنتي الأمن والدفاع والقانونية وإطلاقه عبارات عدت "مهينة".وأوضح زيدان ان "اختيار تميم جاء ايضا لكسر طوق الطائفية والفئوية، لأن جبهة الحوار منذ تشكيل الحكومة العراقية عام ٢٠٠٦ كانت ضد عملية المحاصصة".واعلنت القائمة العراقية بزعامة رئيس الوزراء الاسبق اياد علاوي والمنضوية مع التجمع التنسيقي الذي يضم عددا من القوى السياسية في مجلس النواب الآثنين عن ترشيحها اسامة النجيفي لرئاسة البرلمان بشكل رسمي، فيما رشحت جبهة التوافق العراقية اياد السامرائي.وللجبهة العراقية للحوار الوطني التي يتزعمها صالح المطلك ١١ مقعدا في مجلس النواب من اصل ٢٧٥ مقعدا مجموع مقاعد المجلس.وفي ذات السياق، رفض رئيس الجبهة العراقية للحوار الوطني النيابية صالح المطلك إصرار الحزب الإسلامي العراقي على شغل منصب رئيس مجلس النواب.

طرح الحزب الإسلامي العراقي كممثل للسنة بهدف شغل منصب رئاسة البرلمان، داعيا إلى ترشيح النائبة ميسون الدملوجي لهذا المنصب.

وأعرب الآلوسي بحسب ما اورده "راديو سوا" عن استغرابه لقول رئيس الحزب الإسلامي طارق الهاشمي إن رئاسة البرلمان من نصيب المكون السني في الوقت الذي يدعو فيه لنبذ الطائفية، على حد قوله.

وربط الآلوسي الأزمة البرلمانية الحالية بكثرة عدد المرشحين لمنصب رئاسة البرلمان، مشيرا إلى أن دافع الكثير من المتنافسين على المنصب هو تحقيق مكاسب مادية. داعيا إلى ترشيح النائبة ميسون الدملوجي لهذا المنصب، مؤكدا أن ترشحها سيلقى دعما كبيرا داخل مجلس النواب الذي يضم كتلة نسوية كبيرة.فيما استغرب نواب من التحالف الكردستاني وجبهة التوافق ترشيح النجيفي لرئاسة البرلمان، ودعا عضو القائمة العراقية النائب جمال بطيخ أعضاء مجلس النواب إلى التصويت لمرشح القائمة النائب أسامة النجيفي لشغل منصب رئيس البرلمان. وقال بطيخ في المؤتمر الصحفي الذي عقده في مبنى البرلمان ببغداد الاثنين: "نتمنى من أعضاء البرلمان التصويت للنائب أسامة النجيفي كونه شخصية وطنية معروفة وتتوفر فيه صفات المقدرة على الاصلاح السياسي والبرلماني".

من جانبه، ابدى الناطق باسم جبهة التوافق النائب سليم الجبوري استغرابه من ترشيح القائمة العراقية لأحد أعضائها لهذا المنصب، بحسب "راديو سوا":

"مثار استغرابنا أن القائمة العراقية تزعم بأنها صاحبة مشروع وطني، واليوم ترشح أسامة النجيفي بصفته نائبا سنيا وهذه هي المفارقة في ترشيح القائمة العراقية، فهل هذا يعني تراجع القائمة العراقية عن مشروعها الوطني؟ فإذا كان الأمر كذلك فلكل شخص حقه وفق الدستور أن يرشح وأن ترشح قائمته، ولكن بالنتيجة هناك التزامات سياسية وهناك استحقاقات بنيت عليها الدولة، وإذا كانت القائمة العراقية لها الرغبة في أن تشارك في بناء الدولة، فلماذا لا تعود إلى الحكومة وقد دعيت إلى ذلك". وقال راوندوزي وفق ما اورده "راديو سوا" إن حظوظ النجيفي ليست بالكبيرة، مؤكدا وجود منافسين للنجيفي يتمتعون بمواصفات سياسية وإدارية تؤهلهم لرئاسة البرلمان، على حد قوله.من جهته، أكد النائب عن جبهة التوافق عبد الكريم السامرائي أن جلسة الخميس القادم لمجلس النواب ستشهد التصويت على مرشح الجبهة لشغل منصب رئيس البرلمان.

وأوضح السامرائي بحسب "راديو سوا" الجبهة رشحت النائب أياد السامرائي للمنصب، واستبعد السامرائي التصويت على أي مرشح خارج جبهة التوافق، موضحا ان الجبهة أجرت محادثات مع كتلة التحالف الكردستاني والائتلاف الموحد حول الموضوع.وأعرب السامرائي عن اعتقاده أن التجمع التنسيقي لم يتفق على تقديم مرشح لشغل منصب رئيس مجلس النواب.الى ذلك، قال النائب عباس البياتي "لايمكن تعطيل جلسات مجلس النواب بسبب رئيس البرلمان وعلى جميع الكتل السياسية ومجلس النواب ان يمضي قدما بتشريع القوانين لان مصالح الشعب لايمكن ان تعطل بسبب عدم وجود رئيس للبرلمان ".واضاف البياتي "ان لدى مجلس النواب قوانين مهمة منها الموازنة الاتحادية التي لاتتحمل ان ينظر بها لحين انتخاب رئيس البرلمان".

في رسالة التمست فيها مساندة رئيس الجمهورية

الحركة النسائية العراقية تطالب بتصحيح آلية احتساب مقاعد مجالس المحافظات

بغداد/ المدى

طالبت الحركة النسائية العراقية بتصحيح آلية احتساب مقاعد مجالس المحافظات في ضوء الاصوات التي سيتم فرزها بعد الانتخابات المقرر اجراؤها نهاية الشهر الجاري.

ودعت في رسالة التمست فيها اسناد رئيس الجمهورية جلال طالباني الى توزيع مقاعد مجالس المحافظات بما يضمن تحقيق نسبة تمثيل للنساء لاتقل عن ٢٥٪ من مقاعد المجالس:

وفيما يأتي نص الرسالة:

فخامة السيد رئيس جمهورية العراق المحترم

تحية طيبة

أصدرت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات النظام رقم (١٥) لسنة ٢٠٠٨ المتضمن آلية توزيع المقاعد على المرشحين بموجب الأصوات التي سيحصلون عليها ، وذلك تنفيذاً لأحكام قانون انتخاب مجالس المحافظات والأقضية والنواحي رقم (٣٦) لسنة ٢٠٠٨ . وقد أثار هذا النظام قلق واحتجاج الحركة النسائية العراقية لاحتوائه على عيوب قانونية في آلية احتساب نسبة تمثيل النساء في المجالس المذكورة، قد لا تؤدي الى حصولهن على النسبة المقرة في المادة (٤٩/ رابعاً) من الدستور، التي تشكل قاعدة دستورية آمرة ولها علوية على التشريعات كافة ، كما انها ملزمة لجميع السلطات.

ان الآلية المعتمدة من قبل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ليست لها سند في قانون انتخاب مجالس المحافظات ، فضلا عن أن النظام المذكور قد خالف القانون في مادتين، الأولى نص المادة (١٣/ ثانياً) ، الذي ألزم بأن تكون إمرأة في نهاية كل ثلاثة فائزين بغض النظر عن الفائزين الرجال. والثانية في نص المادة (١٥/ ثانياً) فيما يخص فقدان العضوية .

ومن جهة ثانية فان المفوضية لم تأخذ بعين الاعتبار التفسير الذي اصدرته المحكمة الاتحادية العليا بالعدد ١٣/ت/٢٠٠٧ والمؤرخ في ٢٠٠٧/٧/٣١ ، الصادر بناء على استفسار من رئاسة مجلس النواب حول فرض نسبة تمثيل للنساء في قانون المحافظات وفق أحكام المادة (١٤) من الدستور ، إذ وجدت المحكمة الاتحادية العليا ان القواعد التي تتبع في تفسير أي مادة من تشريع ما ، توجب دراسة كل مواد ذلك التشريع وصولا الى فلسفته وهدفه. وقد انطلقت المحكمة الاتحادية العليا من هدف نص المادة (٤٩ / رابعاً) من الدستور في تحقيق نسبة تمثيل للنساء لا تقل عن الربع من عدد أعضاء مجلس النواب ، وهو ما وجدته المحكمة الاتحادية واجب العمل عليه في مجلس المحافظة المنتخب ، نظرا لوحدة الهدف والاختصاص في المجال التشريعي .

ولما كانت القرارات التفسيرية حسب نص المادة (٩٤) من الدستور ملزمة لجميع السلطات ، فإن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات لم تلتزم بالنص الدستوري. كما جاءت آلية توزيع المقاعد للنساء متعارضة أيضاً مع الدستور.

عليه، تطالب الحركة النسائية بتصحيح آلية احتساب المقاعد في ضوء نتائج الأصوات على ألا يؤثر ذلك في النسبة المقرة دستورياً للنساء في مجالس المحافظات، وأن تتم المعالجة في حال لم يتم الوصول إلى النسبة المطلوبة لتمثيل النساء بعد عملية فرز الأصوات في كل محافظة باستبدال المرشح من الرجال الذي نال أقل نسبة من الأصوات بالمرشحة الخاسرة التي حازت على أعلى عدد من الأصوات وصولاً إلى الكوتا المطلوبة.

فخامة السيد الرئيس

ان الحركة النسائية العراقية إذ تعبر عن قلقها الكبير من تهميش دور المرأة في المشاركة في العملية السياسية في هذه المرحلة الدقيقة من تاريخ المجتمع العراقي، فإنها تتطلع إليكم بعين الأمل ، إذ طالما كنتم سنداً في رفعة الشأن النسوي العام، وتلتمس منكم الاسناد بمطالبة المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بتصحيح آلية احتساب وتوزيع المقاعد بما يضمن تحقيق نسبة تمثيل للنساء لا تقل عن ٢٥ بالمئة من مقاعد مجالس المحافظات.

اعلان